

## العامة الجزائرية في أبواب متفرقة من فقه اللغة-دراسة لغوية

### Algerian colloquial language in various chapters of linguistics: a linguistic study

د. أسماء بن عيسى\*

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب  
مخبر الخطاب التواصلية الجزائري الحديث ( الجزائر )

asma.benaissa@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/12/26

تاريخ القبول: 2025/12/06

تاريخ الاستلام: 2025/03/17

#### ملخص:

ترتبط هذه الدراسة بين عامة المجتمع الجزائري وأبواب متفرقة من فقه العربية؛ إذ نروم من خلالها الإبانة عن تجليات الفصح؛ ضمن حركية الاستعمال العامي للألفاظ الاجتماعية في أوساطنا؛ كون البحث في كتب التراث العربي يحيل على هذا الارتباط، الذي لا يظهر إلا للباحث المتخصص.

ومن ثم، نتجاوز ثنائية الازدواج اللغوي إلى محاولة التقريب بين النسقين العامي والفصح، إذ ينحو البحث نحو توظيف عدّة مباحث لغوية، تستقر ضمنها الشواهد الفصيحة التي تحتويها معاجم اللغة؛ بوصفها مصدرا مهمّا من مصادر فقه اللغة، فضلا عن مصنفات أخرى من صميم هذا العلم، وأبرز ما أُلّف فيه .

الكلمات المفتاحية: العامة؛ الفصاحة؛ الازدواج اللغوي؛ فقه اللغة؛ المجتمع الجزائري.

#### Abstract:

This study links the colloquial language of Algerian society with various aspects of Arabic jurisprudence. Through this study, we aim to reveal the manifestations of classical Arabic within the dynamics of colloquial usage of social terms in our midst. Research in Arabic heritage books reveals this connection, which is only apparent to specialized researchers.

Hence, we move beyond the duality of linguistic duality to attempt to reconcile the colloquial and classical systems. The study employs several linguistic topics, including the eloquent examples contained in language dictionaries, which are an important source of philology. In addition, we also explore other works at the core of this discipline, including the most prominent works written in this field.

**Keywords:** Colloquial; eloquence; dual language; philology; Algerian society.

\* المؤلف المرسل: د. أسماء بن عيسى

## . مقدمة:

تقوم بؤادر هذه الدراسة، كما يبدو لقارئها على مصنفات التراث اللغوي؛ فيما بلغنا من كتب، هي من صميم فقه اللغة؛ وما تحتويه من مباحث، يتجسد من خلالها الاستعمال اللغوي الفصيح، لتمارس نوعا من الإسقاط لهذا النسق على التكلّمات العامية الجزائرية .

فالوجود الجزائري جزء من كيان لغوي له هويته المتجددة في عمق التاريخ؛ ولئن كان يتمظهر جليا في اللغة الفصيحة؛ باعتبارها لغة رسمية في البلاد، فإنه قد لا يبدو في شقه الثاني العامي ومدى ارتباطه إلا للباحث اللغوي المتخصص، وهو ما قد يقلل من حدة الازدواج اللغوي كظاهرة لسانية اجتماعية، يتعايش فيها الفصيح والعامي جنباً إلى جنب في المجتمع الجزائري.

**فهل لألفاظ العامية الجزائرية بخصائصها اللهجية في النطق ما يوافق الفصاحة العربية في موطنها الأول ؟. وإن كان الوضع كذلك، فما هي أمثلتها، وما هي ظواهر فقه العربية التي تصاحب انتماءها؟.**

ومن ثم، فإنّ أهداف البحث يتضمّنهما سؤال الإشكالية المطروح، والتي نخترها في هدفين رئيسين، أولهما ربط اللسان العامي الجزائري بأصله العربي الفصيح وهو الهدف الأساس للبحث، وثانيهما التقليل من حجم الهوة العميقة في تصوّر الفرد العادي الذي ينظر إلى النسقين نظرة تباعد لا تقارب.

ويتّم هذا بناء على منهج مقارن؛ يقتضيه عرض طبيعة اللسان العامي النموذج أي الجزائري، ومقارنة ألفاظه بنظيره العربي الفصيح، ضمن نموذج الأعلى الذي ساد لدى أسلافنا القدامى من ذوي السليقة اللغوية التي لا تشوبها شائبة .

**2. مفردات الدراسة في سياقها النظري**

يستلزم الخوض في غمار الموضوع أن نبسط للقارئ-قبل أي شيء- أرضية نظرية؛ هي بمثابة المهاد لهذا البحث، والتي تجمع بين مفرداته الأساسية بدءاً بطرفي النقيض الفصحى والعامية، مروراً بما يحتويهما، وهو مصطلح الازدواج اللغوي، ثمّ وصولاً إلى حلقة الوصل فقه اللغة.

**1.2 . الفصحى والعامية:**

ثنائية مبنية على التلازم، إذ يستدعي ذكر أحد الطرفين منها استحضار الآخر، ومن باب أولى الابتداء بالفصاحة لعلوّ شأنها في رسم النسق المثالي الذي يستخدم غالباً في المقامات الرسمية، بينما تستخدم العامية في الممارسات العادية، وفي كثير من الأحيان تعلو وتتجاوز بالخروج عن حيّزها، واختراق حيّز الفصاحة.

فالنسق الأول كما هو مألوف، يرتبط بما يحدّد قيمته من صلة بالقرآن الكريم المثل الأعلى للفصاحة؛ باعتبار لغة آخر الكتب في التنزيل على آخر الرسل، فضلاً عن الارتباط بالجانب الأدبي العربي من نظم ونثر، ليقابل ذلك ما يبرّر للعامية وجودها من حديث يومي، من استعمال العامة والخاصة على السواء<sup>1</sup>.

ومهما يكن من تمييز على صعيد التعريف، وحتى الخلط في الاستعمال على صعيد المجتمع، فإنّ غايتنا ليست التركيز على قضية النسقين ودواعي وجودها في المجتمع الذي ننتمي إليه، بقدر الاهتمام بالمعجم الجزائري في الاستعمال اللساني، ومحاولة الكشف عن ما قيل عامّياً، ولكن هو في الأصل فصيح لمن يتأمل فيه.

## 2.2 الازدواج اللغوي

يجمع في تصوّر مفهومه بين النسقين السابقين، تحت وصفه الذي يطلق-عادة- من قبل الدارسين للدلالة على انغماس المجتمع كمصطلح عام، ومنه الجزائري الخاص -لسان حالنا -في صراع واضح لمن يحتكّ به من الناطقين وغيرهم، بين مستويين: أعلى، وما هو أقل منه.

فالازدواج ظاهرة طبيعية تعني مستويين من اللغة؛ أحدهما خاص بالكتابة، وهو الأدبي بأسلوبه أو اللغة الفصحى، وآخر يتجلّى استعماله في الحديث اليومي<sup>2</sup>. في مقابل "الثنائية اللغوية" باعتبارها مصطلحاً مغايراً، والذي يتجاوز وصفه حدود اللغة الواحدة إلى لغتين مختلفتين مثل العربية والفرنسية.

وفي جميع الأحوال، فإنّ ما يرتبط بالوضع الأول الازدواجي الذي يعيننا مصطلحاً، فإنّه ينطبق على كثير من المجتمعات العربية، وليس يعتري المجتمع الجزائري وحده، وإن كنّا نؤمن بإمكانية رسم قواعد خاصة للعامية، دون أن يمسّ ذلك قيمة الفصحى، فهي في الصدارة لساناً وشأناً.

## 3.2 . فقه اللغة:

علم جليل يهيء للقارئ ما يتفقه به في لغته، وينال قدراً عظيماً من معرفتها، التي ترتبط بعدد الظواهر التي يعالجها هذا العلم، والتي لا مجال للتفصيل فيها شرحاً؛ حتى لا ينحو البحث صوب التخصص؛ ذلك أنّ فقه اللغة في هذه الدراسة ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لبلوغ المراد منها.

ومع ذلك لا يضير البحث أن نخطط القارئ بتنوّعها على سبيل الذكر؛ لتشمل كل ماله صلة بالعربية؛ بدءاً من قضية نشأة اللغة التي تعدّ طرفاً فيها، مروراً بدراسة جوانبها التي تتمثّل في<sup>3</sup>:

- الأصوات
- اللهجات
- الصرف (بنية الكلمة)
- النحو (التركيب)
- الجانب الدلالي (دلالة الألفاظ)
- الجانب المعجمي ومدارسه.
- ظواهر متنوعة؛ على غرار (الاشتقاق، المشترك، الترادف، الأضداد، النحت، التعريب)
- عقبات اللغة، ومشكلاتها.
- قضايا مثل الدعوة إلى العامية، وترك الإعراب، وقضية الخط العربي.
- مواكبة الجديد واستيعاب مصطلحاته.
- دور المجامع اللغوية.

وغيرها من قضايا هذا العلم التي تحدد معالمه، وتجعل منه علما قائما بذاته، له مفهومه وموضوعاته؛ رغم الخلط الشائع بينه وبين علم اللغة والفيلولوجيا .  
ومنه يمكن القول بعد هذا العرض التمهيدي أنّ فقه اللغة علم تراثي جامع لفصاحة العرب، ومن جانب آخر؛ فإنّ موضوع ازدواجية اللغوية ليس دخيلا في محاولة منا لتعليل الصلة بين الطرفين في هذا البحث؛ كيف والازدواج يضمّ طرفا من أطراف التعبير وهو الفصاحة، لاسيّما وأننا سنعلل للإسقاط؛ أي إسقاط الفصحى على تعابير العامية الجزائرية بأبواب متفرقة من فقه العربية.

### 3 تجليات الفصحى في تعابير العامية الجزائرية من منظور فقه اللغة

يتسنى لنا بعد إقرار الصلة بين الطرفين، وتقريب تصوّر إلى ذهن القارئ أن نخوض في الجانب العملي للبحث، فبينما نحن نقلّب في بطون كتب التراث التي تغدق على القارئ المتخصص بأضرب متنوّعة من فقه العربية، فإنّه قد تبين لنا مدى ارتباط كثير من ألفاظ التعبير الاجتماعي التي يستعملها الفرد الجزائري بما هو عربي فصيح.  
ومن ثمّ، سنحاول أن نكشف للقارئ عن ذلك، في ضوء عديد القضايا والظواهر اللغوية التي تحوزها لغتنا، والتي تجعل منها لغة تتميز عن غيرها من اللغات؛ بما تحتوي عليه من اشتقاق ومعرب ونوادير ونحت وإبدال ومشارك لفظي وإتباع واستعارة وتصغير، فضلا عن ما يطرأ عليها من تطوّر دلالي بدا لنا أيضا في عاميتنا.

#### 1.3 باب الاشتقاق، وما يرتبط منه بعامية الجزائري:

الاشتقاق ظاهرة بارزة في فقه اللغة، والذي يراد به كما هو معلوم "استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى"<sup>4</sup>، فضمن هذا الباب من الأمثلة ما يبيّن قرابة اللسان العامي الجزائري من الاستعمال الفصيح، في تعابير الوصف الاجتماعي، إذ يقال لمن معه مال في مجتمعنا "مُدْرَهْم" .  
فلفظ الشاهد هنا -يتجاوز المعنى المألوف الذي يرتبط بالمال وكثرته، إلى توظيف صناعة العرب في اشتقاق ألفاظها . فالجزائري صاحب لسان عامي اشتاقي على شاكلة اللسان العربي الفصيح؛ مع اختلاف طفيف في النطق بالكلمة، في صورتها النطقية "مُدْرَهْم".

و مهما يكن من أمر هذا الاختلاف الذي لا يؤثر كما يبدو، فإنّ التقاطع الأوفى -معنى واشتقاقا- ينصّ عليه المعجم العربي، باعتباره رافدا من روافد فقه اللغة العربية إذ يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله: "ورجل مُدْرَهْم: كثير الدراهم"<sup>5</sup>.

#### 2.3 باب التطوّر الدلالي، وما يتجلى منه

التطوّر الدلالي ظاهرة لغوية دلالية تقوم على التغيير في معاني الألفاظ، ولعلّ ما نستحضره منه تمثيلا في إثبات التقارب بين النسقين العامي والفصيح، هو ما يرتبط بذكر الأحوال والأفعال التي تلازم الإنسان وغيره من الحيوان؛ في باب من أبواب فقه اللغة (الثامن عشر)، كما أراده الثعالبي في مصنّفه.  
يقول الرجل في الفصل التاسع الذي يختصّ بتقسيم الشرب: "جرع وكرع البعير والدابة"<sup>6</sup>، إذنقتطع من العبارة ما يفى بالغرض ألا وهو اللفظ الشاهد الفصيح (كرع) الذي نجد له نظيرا في استعمالنا العامي بقولنا (يُكْرَعُ)، وما يصاحب ذلك من تطوّر دلالي ناتج عن الاختلاف في المقصود وصفا .

فهو يطلق في استعماله الأصلي لغير الإنسان، بينما في الاستعمال العامي له؛ وعلى ما يبدو للدلالة على شرب الماء من قارورة دون استعمال الكأس\*، وهو ما يمجّته الذوق الإنساني الجزائري لربّما على الغلبة، وحتى إن قلة لدى بعضهم، فإنّ التطور الدلالي قد حدث؛ ذلك أنّ كرع انتقلت من كيفية شرب غير الإنسان إلى كيفية شرب الإنسان، ما يؤكد بدوره أن الاستعمال العامي للأوصاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكلمات ذات الأصل الفصح، وهو ما قد لا يتفطن له حتى مستعمل الكلمة نفسه.

### 3.3. فصاحة العامية الجزائرية، في ارتباطها بظاهرة المعرب:

المعرب ظاهرة من صميم فقه اللغة، والتي تكشف كذلك عن ارتباط العامية الجزائرية بالفصحى من جانب التعريب، وما ينقل إلى العربية من ألفاظ دخيلة نتيجة التأثير.

فالتعريب هو "اللفظ الأعجمي الذي يدخل اللغة العربية عن طريق الاحتكاك باللغات الأجنبية". وقد تطرأ عليه تغييرات في الحذف أو الزيادة، وقد تبقى اللفظة الأجنبية على حالها من غير تغيير<sup>7</sup>. وما تمثّل له في هذا الجانب لفظ "العُرْبُون" الذي لا يحيد في معناه العامي عن المعنى الفصح المنقول إلينا تعريباً.

وهو يؤكد تصوير الجواليقي للفظ ومعناه، فهذا حرف أعجمي، من تصريفه عُرْبُنْتُ في الشيء، ومن ذلك بيع العربان، ويراد به أن يشتري الرجل عبداً أو دابة فيعطي للبائع ديناراً أو درهماً؛ فإن تمّ البيع كان من ثمنه، وإذا لم يتم كان للبائع<sup>8</sup>.

فلسان حال الجزائري في وصفه الاجتماعي هذا، يوافق أيضاً نظيره الفصح الناطق بالكلمة على هيئة "العُرْبَان والعُرْبُون"، مهما بدا من تغيير في النطق العامي الذي قد يميل إلى فتح العين من الكلمة، والذي لا يؤثر في تغيير المقصود منها ومن سياق توظيفها.

### 4.3. العامي الجزائري، وفصاحته في باب النوادر:

لينحو هذا الباب نحو سابقه في التذليل على فصاحة العامية الجزائرية، من جهة النادر، إذ يقال "ندر الشيء يندر ندورا: سقط، وقيل: سقط وشدّ (... ) ونوادر الكلام (... ) وهي ماشدّ وخرج من الجمهور"<sup>9</sup>، وقد تفتّن علماء العربية إلى هذا الباب وصنّفوا فيه.

ولعلّ ما يستدلّ فيه، ما له علاقة بالتعبير عن الوصف الاجتماعي الدال على القلة في قاموسنا العامي، إذ يستعمل الجزائري لفظ "شويّة" للدلالة عن القليل من الشيء، وهو ما لا تنفك دلالاته عن دلالة "الشّوْايّة"، الذي أورده جلال الدين السيوطي مصنفاً إياه ضمن أمثلة النوادر.

فكلا اللفظين يعبر عن المراد من الوصف المقصود، سواء أكان الأوّل العامي بنطقه أم الثاني الفصح الذي يعبر — كما في المزهر — عن "الشيء الصغير من الكبير كالقطعة من الشاة"<sup>10</sup>.

### 5.3. باب النحت، ومثال فصاحة العامي منه:

يستقرّ النحت باباً مهماً ضمن مصنفات فقه اللغة، ليجلي بدوره نموذجاً من هذا الارتباط الذي عليه مدار البحث؛ وذلك بناء على سمة الاختزال التي يمنحها للعربية في كثير من أساليبها.

ولعلّ ما يعقد الصلة بين العامي والفصح هنا من ألفاظ الوصف، هو ما ارتبط بالأكل، والذي يتجسّد في لفظ شائع لدينا في التعبير عن حجم المأكول من اللحم، ألا وهو لفظ "الكُرْدُوس" بنطقه العامي الذي يدلّ في الاستعمال الجزائري على العظم الكبير به لحم.

وغير بعيد عن هذا المعنى استعمال الصيغة نفسها بدلالاتها في فصاحة العرب، وذلك كما تنصّ عليه معاجهم، مع اختلاف طفيف نطقا محدثه الضمّ أول الكلمة، يقول ابن منظور: "وكلّ عظم تام ضخّم، فهو كُرْدُوس؛ وكلّ عظم كثير اللحم عظمت نخضته كُرْدُوس"<sup>11</sup>.

ولتوضيح الظاهرة التي تحتضن هذا النموذج، فإن الرجوع إلى ابن فارس لا مناص منه، إذ يوضّح انتمائه اللغوي، أي لفظ الكردوس إلى النحت، بتحديد ألفاظ ما ينحت منه. فقد جاء في المقاييس، أنّ الكُرْدُوس قد نحتت من كلم ثلاث، هي على ما يذكر أفعال تتمثل تباعا في (كُرْدَ، وكُرْسَ، وكَدَسَ)، التي تحيل في مجملها على معنى التجمّع<sup>12</sup>.

### 6.3. باب الإبدال في إظهار الفصح:

لا يتوقف البحث عند الظواهر السابقة، بل ثمة الإبدال، ودوره في إظهار فصاحة اللسان العامي الجزائري، من خلال ارتباطه بحال من الأحوال التي ذكرها الثعالبي.

ونشير هنا إلى اللفظة العامية (يَصْرُط) التي قد تعود إلى أصلها الفصح (سَرَط) بالسين، والتي تتفق معه في سلوك الأكل؛ مع اختلاف في المأكول، الذي ينطبق في العامي على كل ما يؤكل، بينما ذكر صاحب الكتاب نوعا مخصوصا من المأكول.

يقول في باب "تقسيم الأكل والشرب على أشياء مختلفة": سَرَط الفالودج، الذي يشار إلى معناه على هامش الشرح، بأنّه طعام من الدقيق والعسل، وفي نسخة أخرى: سَرَط الطعام وبلع الفالودج<sup>13</sup>. ففي جميع الأحوال هناك توظيف للشاهد المقصود، بغض النظر عن اختلاف ما يقع عليه الفعل.

لنستخلص من ما يقابله وهو اللفظ العامي المشار إليه آنفا، أنّه استعمال فصيح بإبدال لغوي؛ ناتج عن التقارب الصوتي بين السين والصاد؛ ذلك أنّ الإبدال في الاصطلاح الصربي كما يعرفه الدارسون اللغويون، هو جعل الحرف من اللغة مكان الآخر<sup>14</sup>.

### 7.3. باب المشترك اللفظي، وما يتراءى منه:

المشترط اللفظي جنس من أجناس الكلام التي وردت في كلامهم واستعمالهم اللغوي للكلمات ومعانيها، إذ كما يقول أحد الدارسين: الأصل في اللغة اختصاص كل لفظ من الألفاظ بمعنى معين، ولكن حدث خلاف ذلك بأنّ استعمال اللفظ ليدلّ على معين أو أكثر<sup>15</sup>.

وما يتراءى لنا منه في الاستعمال العامي، هو ما يرتبط بحال من أحوال العنف في التعارك البسيط الذي لا يصل إلى درجة أعلى كالقتل مثلا عافانا الله؛ ومن ذلك أن يستعمل الشخص كلمة "الخُبْز" على المنوال "نخبزك" العامي، والذي لا يعرفه الشخص العادي المستعمل لها، وكذلك السامع غير المتخصّص الذي تقع على مسامعه الكلمة أن هذا الاستعمال هو استعمال فصيح.

وبعضد ذلك قول الهنائي الملقّب كراع النمل في كتابه المنجّد، الذي يعدّ من أبرز ما ألف في هذه الظاهرة اللغوية الدلالية أنّ الخبز هو الضرب باليد<sup>16</sup>. وإلى المعنى ذاته يشير ابن منظور، كما يشير أيضا إلى أنه الضرب باليد، وقيل هو الضرب<sup>17</sup>.

وفي جميع الأحوال، فإنّ هناك مشترك لفظي، ففي المستوى الفصيح ترد الكلمة مشتركة لفظا لتدلّ على معاني أخرى أشهرها المأكول أي الخبز الذي نعرفه ونسنلّه، وكذلك العامّي، فإن لفظ التعبير في الوضع المقامي المشار إليه، هو مشترك أيضا بدليل أنّ معنى الخبز هو الضرب .

وهو ما يوحي في نهاية المطاف بأن الجزائري يستعمل المشترك اللفظي في حديثه العامّي؛ كأن يقول لفلان وهو يتعارك معه (تخبّزك)، في إشارة منه أنّه سيصيّره إلى شكل بخلاف شكله، وهو ضرب من المجاز العامّي الذي لا ينفك عن الاستعمال الفصيح رغم اختلاف اللهجة.

### 8.3. باب الإتياع، وما ينبئ عنه:

قد لا يكون مثال هذا الباب المعوّل عليه جاهزا في قلبه اللغوي المباشر؛ أي إنك حين تبحث في باب الإتياع لن تجد العبارة النموذج بفصاحتها وارتباطها بالظاهرة ضمن المصنفات - الفقه لغوية - إن صحّ التعبير، ولكن صياغتها العاميّة في شكل متتابع تحيلنا على الظاهرة .

فالإتياع كما يراه ابن فارس، هو وجود كلمة تتبع كلمة أخرى، فتأتي على وزنها أو رويّا؛ بغرض إشباعها أو تأكيدها، من ذلك ساغبت لاغبت<sup>18</sup>. فما النموذج المراد إذن؟ .

يستعمل في الوصف العامي لمخاطبة من يُرسل في أداء مهمة أو جلب شيء عبارة "خفيف ظريف"، وهي عبارة كما يبدو على مقياس الإتياع وزنا أو رويّا (آخر الكلمة فاء)، لتأكيد الحفّة في إنجاز الأمر. ولعلّ ما يؤيّد الربط بين النسقين العامي والفصيح هو واضح من خلال فصاحة اللفظين، مثلما يبدو ذلك للغوي المختص ودونه غير المختص. ولكننا أردنا هنا تأكيد الربط بناء على الظاهرة المعرّف بها، مما يكشف بدوره للقارئ مدى ارتباط اللسان العامي الجزائري بفصاحة العرب واستعمال طواهرهم، لاسيّما وأنّ العرب تقول في ما يشرح مادة "زول" عن الفتى - كما يقول الزمخشري - أنه زوّل؛ أي خفيف ظريف<sup>19</sup>.

### 3-9 باب الاستعارة في ارتباط النسقين الفصيح والعامّي:

ونستحضر لذلك قولهم في العاميّة "راس المال"، ففضلا عن كون الشاهد من المشترك اللفظي، وهو ما سبق الحديث عنه كظاهرة تخدم غرض البحث في جانب منه وإن اختلف المثال طبعا، فإنه أي الاشتراك قد يخدمه أيضا في إثبات فصاحة العامّي الجزائري في باب آخر من أبواب فقه اللغة ألا وهو الاستعارة .

فمن سنن العرب في كلامهم؛ أنهم يستعيرون للشيء ما يليق به؛ من ذلك استعارتهم الأعضاء لما ليس من جنس الحيوان، والمثال بنسقه الفصيح (رأس المال) وارد ضمن الباب الذي هو من جنس تسمية الظاهرة لدى الثعالي في فقه اللغة وسرّ العربية<sup>20</sup>.

فلينظر القارئ إلى باب الاستعارة والمثال، ليستقرّ في ذهنه ما رسمه من الموضوع في عموميته من فصاحة اللسان الجزائري، ومن جانب الخصوص الذي يميّزه ألا وهو استعماله إلى جانب الحقيقة؛ أي ما وضع له اللفظ في الأصل استعمال المجاز، وهو غير أصل وضعه.

### 10-3 باب التصغير وأحواله حسب القصد:

وهو باب قد لا نفتش له عن مثال، بل نأتي له بما سبق ذكره في أوّل باب من هذه الدراسة، أي ما ارتبط بالدرهم، لاسيّما وأن اللفظ حاضر أيضا لدى الثعالبي في حديثه عن الظاهرة عموما وعن "تصغير الجمع، كقولك: ذُرَيْهَمَاتٌ وَذُنَيْبَاتٌ وَأُعْيِلِمَةُ"<sup>21</sup>.

فالمقابل من العامي عندي "ذُرَيْهَمَاتٌ"، وذلك أحوال مختلفة حسب القصد؛ فإنّما أن يكون المتكلم صادقا فيما يقول أو يحاول المراوغة لإخفاء ما بحوزته من دراهم كافية .

وبين هذا وذاك أي الصدق والمراوغة، فإن اللفظ الشاهد بمعّية الظاهرة اللغوية قد أثبتنا تباعا، من خلال اقتراحهما حسب التصرّ الدلالي المقامي الذي يرتبط باستعمال اللفظ في مقام معيّن؛ ونظير ذلك من عقلية الجزائري سواء المتكلم في تعبيره أو المتلقي في فهمه؛ كونهما من مجتمع واحد؛ فإنّ هذا الذي يحتضنهما أي المجتمع الجزائري يعاقبته لا ينأى عن الفصاحة في صلتها بجانب لغوي، وهو التصغير على شاكلة العرب رغم اختلاف هيئة النطق الصوتية.

ذلك إذن غيظ من فيض، يؤول بنا في نهاية المطاف إلى القول بأنّ عامية المجتمع الجزائري تضرب بجذورها في عمق الاستعمال الفصيح الذي تكشف عنه الشواهد من الألفاظ والعبارات التي تتناثر هنا وهناك في معاجم اللغة التي تعدّ مصدرا مهما، أو في ضوء ما صنّف في فقه اللغة من أعلام لغويين بارزين؛ على غرار ابن فارس في صاحبه، والثعالبي في فقهه، والجواليقي في معرّبه، وكراع النمل في مشتركه، وغيره كثير من الظواهر بشواهدا ومصنّفاتا ما لم تسعه هذه الدراسة اللغوية للذكر.

### 4. خاتمة:

ختاما، وبعد معالجتنا لهذا العمل الشائق، فإنّنا قد توصّلنا إلى جهة من النتائج الطيبة في عمومها، مما يؤكد موضوعية البحث في هذا الجانب، والتي نختزلها فيما يلي:

1/ انتساب المجتمع الجزائري إلى ظاهرة ازدواج اللغوي لا ينأى به عن الفصاحة العربية في موطنها العربي الأصيل؛ بدليل الشواهد المنتقاة على سبيل التمثيل لا الحصر.

2/ تكشف النماذج التي تبين التلاحق بين عامية الجزائري وفصاحة العربي القديم عن ممارسة اللاهج الجزائري لكثير من ظواهر العربية في كلامه .

3/ ما صنّف في فقه اللغة قديما، يسهم بشكل كبير في فكّ شفرة اللسان العامي الجزائري، ومعرفة مصدر ألفاظه .

4/ فقه اللغة قد يسهم في التخفيف من حدّة ازدواج اللغوي، ومدى سلبية في انطباع كثير ممن يرفض هذه الظاهرة اللسانية الاجتماعية.

5/ يتنوع ارتباط العامي الجزائري بنظيره الفصيح - كما رأينا - على مستويين؛ أحدهما إفرادي يتعلّق بالألفاظ والآخر أسلوب، يرتبط بالأسلوب والعبارة.

وفي الأخير، نوصي الباحثين بخوض غمار مثل هكذا بحوث؛ للاستئناس أولاً بالنسقين العامي والفصيح، ولرّد الاعتبار إلى العامية الجزائرية ثانياً؛ في ظل ما يُتصور عنها، وتنعت به من أنّها بعيدة عن الفصحى، إذ في ذلك إجحاف كبير في حقّها.

5- الهوامش:

1. ينظر: محمد أسعد النادري، فقه اللغة مسائله ومناهله، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 2009، ص 347.
2. ينظر: بشير فرج، الازدواجية اللغوية التشاكل بين العامية والفصحى، أوراق ثقافية مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، (دون مجلد)، العدد 30، 2024، ص 37.
3. ينظر: محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه-موضوعاته-قضاياها، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2005، ص 23-24.
4. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1985، ص 62.
5. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (د.ن)، (د.م)، (د.ت) ج4، ص 125.
6. أبو منصور الثعالبي، كتاب فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق فائز محمد، طبعة جديدة منقّحة ومفهرسة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص 143.
- \* تستعمل الكلمة النموذج (يكرّج) في الغرب الجزائري بهذا المعنى، منها منطقتنا الأمّ وما جاورها.
7. حاتم صالح الضامن، فقه اللغة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د.ط)، 1990، ص 91.
8. ينظر: أبو منصور الجواليقي، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: ف. عبد الرحيم، دار القلم/دمشق، ط1، 1990، ص 456.
9. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1999، ج 14، ص 90.
10. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج 1، ص 189.
11. ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 63.
12. ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ج 5، ص 194.
13. ينظر: أبو منصور الثعالبي، كتاب فقه اللغة وسرّ العربية، ص 143.
14. ينظر: محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه-موضوعاته-قضاياها، ص 237.
15. ينظر: بابكر الخضر يعقوب تبيدي، المشترك اللفظي عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مج 6، ع 35، (د.ت)، ص 456.
16. ينظر: أبو الحسن الهنائي، المنجّد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب القاهرة، ط2، 1988، ص 186.
17. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 14.

18. ينظر: أحمد بن فارس، الصحاح في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص209.
19. ينظر: أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص426.
20. ينظر: أبو منصور الثعالبي، كتاب فقه اللغة وسرّ العربية، ص296.
21. المصدر نفسه، ص296.

## 6. قائمة المراجع:

### • المؤلفات:

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1985.
- أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- أحمد بن فارس، الصحاح في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- حاتم صالح الضامن، فقه اللغة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د.ط)، 1990.
- أبو الحسن الهنائي، المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب القاهرة، ط2، 1988.
- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (د.ن)، (د.م)، (د.ت).
- أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه-موضوعاته-قضاياها، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2005.
- محمد أسعد النادري، فقه اللغة مسأله ومناهله، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 2009.
- أبو منصور الثعالبي، كتاب فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق: فائز محمد، طبعة جديدة منقّحة ومفهرسة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010.

- أبو منصور الجواليقي، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: ف. عبد الرحيم، دار القلم/دمشق، ط1، 1990.
- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1999.

#### المقالات:

- بابر الخضر يعقوب تبيدي، المشترك اللفظي عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مج6، ع35، (د.ت).
- بشير فرج، الازدواجية اللغوية التشاكل بين العامية والفصحى، أوراق ثقافية مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، (دون مجلد)، العدد30، 2024.